

يتعين أن تحقق أمريكا اللاتينية مكاسب كبيرة ومستمرة في الإنتاجية من أجل الحفاظ على معدلات النمو القوية التي حققتها مؤخرا

طريق وعرة

شاحنة نقل تنقل قصب السكر بالقرب من ساو باولو، البرازيل.

سيباستيان سوسا وإيفريديكي تسونتا

استمتعت

بلدان أمريكا الجنوبية، التي أبدت اعتمادا متزايدا على السلع الأولية وقاعدة تصدير تتركز بدرجة عالية في السلع الرئيسية - نمت في المتوسط بمعدل ٤,٥٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٣. إلا أن بقية المنطقة - المكسيك، وأمريكا الوسطى، ومنطقة الكاريبي - كانت أقل نشاطا بكثير، إذ اقتصر نموها على نحو ٢,٥٪ سنويا.

وقد استفادت أمريكا الجنوبية من حدوث تحسن غير مسبوق في معدلات التبادل التجاري لديها بسبب طفرة السلع الأولية التي شهدتها في العقد السابق. وعلاوة على ذلك، استفادت الاقتصادات المتكاملة ماليا في هذه المجموعة - البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو وأوروغواي - التي لها روابط وثيقة بالأسواق المالية الدولية من الأوضاع المالية الخارجية المواتية. وشهدت هذه البلدان في السنوات الأخيرة دخول تدفقات رأسمالية كبيرة تسعى إلى تحقيق عائد أعلى مع قيام السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة بإغراق الأسواق المالية العالمية بكميات كبيرة من السيولة.

إلا أن البلدان الأقرب إلى الشمال ارتبطت بصلات أقوى بالاقتصادات المتقدمة مما أدى إلى تضررها بشدة من الأزمة المالية العالمية وما تلاها من أداء باهت في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو. وتشمل هذه الصلات الروابط التجارية الوثيقة، في كل من السلع والخدمات (وبالدرجة الأولى المتعلقة بالسياحة)، والاعتماد الكبير على تحويلات العاملين الواردة من الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، يتضمن هذا الجزء من المنطقة في معظمه بلدانا مستوردة صافية للسلع الأولية؛ وأدت الزيادة الحادة في أسعار السلع الأولية إلى تفاقم مشكلاتها.

هدوء النمو

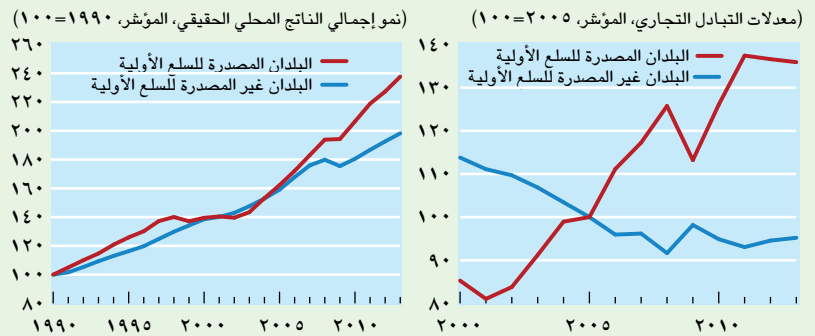
على الرغم مما تقدم، تشير البيانات الأخيرة إلى أن النمو في المنطقة ككل أخذ في الهدوء،

أمريكا اللاتينية بنمو قوي في إجمالي الناتج المحلي في العقد الماضي. فقد نمت المنطقة بمعدل ٤٪ سنويا، أي ضعف المعدل الذي سجلته في الثمانينات والتسعينات. واقترن هذا النمو القوي بتراجع مستويات انعدام المساواة والفقر والدين العام. وكان التحسن الذي شهدته مستويات المعيشة في المنطقة غير مسبوق - ففي العقد الماضي، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٣٠٪، بوتيرة قاربت سرعتها ضعف سرعة وتيرته في العقود السابقة.

غير أن هذا النمو القوي يجب فروقا مهمة داخل المنطقة (راجع الرسم البياني ١). فالبلدان المصدرة الصافية للسلع الأولية - أي

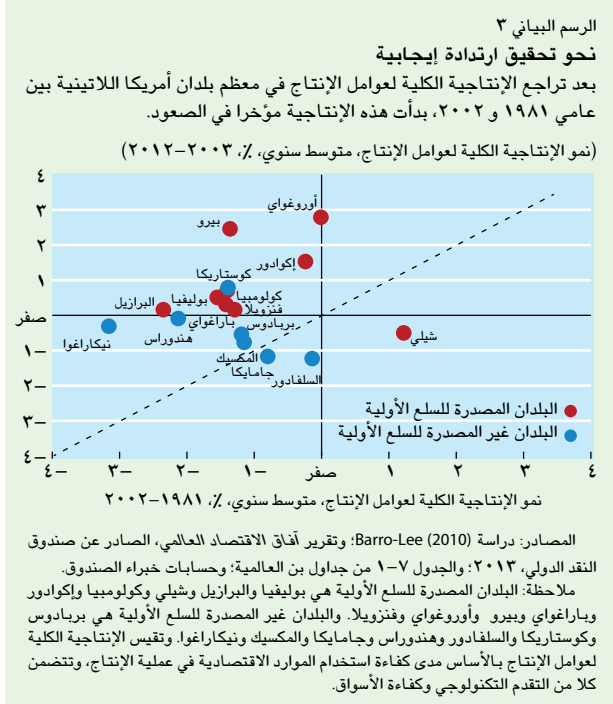
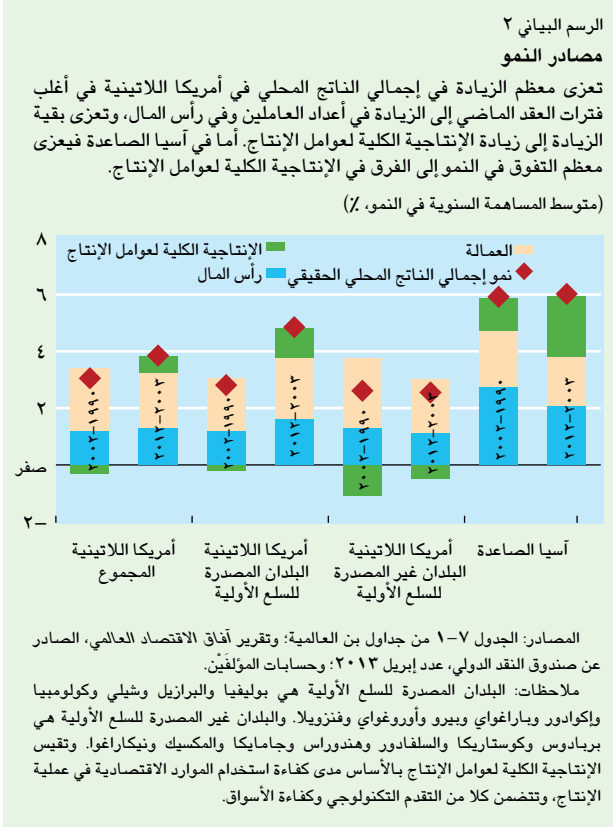
الرسم البياني ١
فروق إقليمية

كان النمو الاقتصادي أقوى بكثير في البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا الجنوبية على مدى العقد الماضي منه في بقية بلدان أمريكا اللاتينية، فيما يعزى أساسا إلى زيادة أسعار السلع الأولية نتيجة لحدوث تحسن كبير في معدلات التبادل التجاري.



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، عدد إبريل ٢٠١٣؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملاحظة: البلدان المصدرة للسلع الأولية هي بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا. والبلدان غير المصدرة للسلع الأولية هي كوستاريكا والسلفادور وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا. وتمثل معدلات التبادل التجاري قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات - وبالأساس القوة الشرائية للصادرات.

السابقة تراجعاً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أخذت هذه الإنتاجية ترتفع مؤخرًا (راجع الرسم البياني ٣). وتحدث هذه الزيادة عادة خلال أوقات الرخاء الاقتصادي من النوع الذي تشهده أمريكا الجنوبية حتى الآن. وترتبط التغييرات في الإنتاجية بصورة كبيرة بالتغيرات في الناتج.



وبوتيرة سريعة بعض الشيء في بعض الحالات. وتثير الأوضاع الحالية عددا من الأسئلة. فهل تباطؤ النشاط الاقتصادي علامة على أن الطريق أمام المنطقة وعرة، أم أنه مؤقت؟ ومع عودة الأوضاع المالية العالمية إلى الحالة الطبيعية واستقرار أسعار السلع الأولية - أو حتى تراجعها - هل ستواصل أمريكا الجنوبية تتمتع بمعدلات النمو الحادة الأخيرة، أم أنها ستعود إلى أداء النمو الضعيف السابق؟ ولماذا كان أداء أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة الكاريبي أضعف من أداء بلدان أمريكا الجنوبية، وهل ستبدأ في اللحاق بالركب؟ ويزيد من المخاوف المتنامية بشأن آفاق النمو في أمريكا اللاتينية وجود دلائل في الوقت الحالي على بدء حدوث تباطؤ في النشاط الاقتصادي في الصين. فالمنطقة في الوقت الراهن هي ثاني أكبر شريك تجاري للصين، وثاني أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي الصيني.

وإحدى الخطوات الأولى المفيدة هي تحديد الأسباب التقريبية وراء أداء النمو القوي الذي حققته أمريكا اللاتينية مؤخرًا وتقدير معدلات النمو المحتمل - باستخدام إطار محاسبي بسيط يصنف نمو الناتج إلى المساهمات المقدمة من رأس المال والعمالة (تراكم العوامل، بلغة الاقتصاديين) والتغيرات في الإنتاجية. وفعليا، فرغم وجود توافق آراء على أن أداء النمو القوي الذي شهدته أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة كان مدفوعا في معظمه بأوضاع خارجية مواتية عززت الطلب الخارجي والمحلي، فإنه من الأصعب تحديد القوى الدافعة الرئيسية في جانب العرض. فهل استفادت المنطقة من قوة الدفع المستمدة من الأوضاع الخارجية الحميدة لزيادة قدراتها الإنتاجية؟

محركات النمو

يظل تراكم العمالة منذ عام ٢٠٠٣ الدافع الرئيسي لنمو البلدان المصدرة للسلع الأولية في المنطقة، إلى جانب نمو مخزون رأس المال (Sosa, Tsounta, and Kim, 2013). فقد مثل تراكم العمالة ورأس المال معا ما متوسطه ٣,٧٥ نقطة مئوية من نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في العقد الأخير، أو ٨٠٪ من نمو الناتج (راجع الرسم البياني ٢).

وتفسر المكاسب التي تحققت في مجال توظيف العمالة مساهمة العمالة المرتفعة في النمو، تمشيا مع انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات قريبة من أدنى المستويات المسجلة في عدد كبير من البلدان. ويدل النمو القوي في توظيف العمالة أولا على حدوث زيادة دورية في الطلب على العمالة مع نمو الاقتصادات وثانيا على وجود عوامل هيكلية، بما في ذلك ديناميكية القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة مثل الخدمات. وقد كانت مكاسب توظيف العمالة في الخدمات مثار إعجاب، حيث يعمل في هذا القطاع حاليا أكثر من نصف السكان المشتغلين في المنطقة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، زاد توظيف العمالة في القطاع الخاص في قطاع الخدمات بنحو ١٣ مليون شخص بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٢، من مجموع زيادة كلية في توظيف العمالة بلغت ١٦ مليون شخص.

ولا تزال التدفقات الكبيرة من رأس المال تدخل أيضا البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية، وسط حالة من السهولة الخارجية الوفيرة وزيادة أسعار السلع الأولية بثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي. وقد استفادت الاقتصادات المتكاملة ماليا بأقصى درجة. وعلى سبيل المثال، زاد مخزون رأس المال في شيلي بمقدار ٦٠٪ منذ نهاية عام ٢٠٠٢، مع تجاوز الضعف في قطاع التعدين. وفي حين كان تراكم العوامل هو الدافع الرئيسي للنمو على مدى السنوات العشر السابقة، فإن الزيادة الأخيرة في نمو الناتج تعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة الإنتاجية، أو بتعبير أدق، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي تقيس بالأساس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية في عملية الإنتاج وتشمل كلا من التقدم التكنولوجي وكفاءة الأسواق. وبعد أن شهدت معظم بلدان المنطقة في العقود

ولفهم الفروق في نمو الإنتاجية، يتعين النظر إلى ما وراء الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية، الذي غالباً ما تركز عليه معظم الدراسات المعنية بهذا الموضوع. وفي الواقع، فإن ما يميز إنتاجية العمالة في أمريكا الجنوبية عنها في بقية أمريكا اللاتينية في العقد الماضي هو أداء قطاع الخدمات (Sosa and Tsounta، قيد الإصدار).

ففي الماضي، أدى تراجع إنتاجية العمالة في قطاع الخدمات إلى الهبوط بجميع بلدان أمريكا اللاتينية. إلا أن إنتاجية قطاع الخدمات كانت في العام الماضي آخذة في الصعود في أمريكا الجنوبية، حيث نمت بوتيرة أسرع بثلاثة أضعاف من وتيرتها في بقية المنطقة. وتتمثل العوامل المهمة وراء الأداء الأفضل في أمريكا الجنوبية في تراجع القطاع غير الرسمي - وخصوصاً في مجال الخدمات، مما يدل جزئياً على سهولة العثور على فرص عمل في القطاع الرسمي خلال فترة الطفرة - وعلى التحسينات التي أدخلت على السياسات والمؤسسات.

تحديات الحفاظ على النمو

برغم ما تقدم، يشير تحليلنا إلى أن التباطؤ الأخير في أداء نمو البلدان المصدرة للسلع الأولية يمكن أن يكون أكبر من ومضة عارضة، وهو ما يعني أن الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة في هذه البلدان سيكون صعباً. وبشكل عام، تنخفض التقديرات بشأن معدلات النمو المحتمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ عن تقديرات معدلات السنوات الأخيرة (راجع الرسم البياني ٤). وفي حين نمت هذه الاقتصادات بمعدل ٤,٥٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢، تقدر دراسة (Sosa, Tsounta, and Kim (2013) أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي المحتمل في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ سيكون أقرب إلى ٣,٧٥٪. وتبدو آفاق النمو مخيبة للأمال بشكل خاص في الاقتصاد الأكبر في المنطقة، البرازيل، حيث يتوقع أن تكون معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في حدود ٣٪ على مدى السنوات القليلة القادمة. ويعزز هذا التباطؤ المتوقع المخاوف المتزايدة بشأن تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي في المنطقة - وخصوصاً بسبب انتقال التداعيات المحتملة إلى الاقتصادات المجاورة الأصغر (Adler and Sosa, 2012). وتسهم عدة عوامل في تباطؤ النشاط الاقتصادي المنتظر. فأولاً، يتوقع أن يكون نمو رأس المال المادي معتدلاً، مع بدء ارتفاع أسعار الفائدة العالمية المنخفضة التي يسرت دخول تدفقات رأسمالية كبيرة إلى المنطقة واستقرار أسعار السلع الأولية. وإضافة إلى ذلك، سيرجع أن تكون مساهمة العمالة محدودة في السنوات القادمة نتيجة قيود طبيعية مثل شيخوخة السكان. ولن يرجح أيضاً أن ينمو توظيف العمالة بمعدلات قوية في المستقبل نتيجة لانخفاض معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوق، تقل كثيراً في الغالب عن المعدلات التي يعتبر أنه يمكن مواصلة تحملها على المدى البعيد (المعروفة باسم المعدل الطبيعي).

وبعبارة أخرى، مع زوال تأثير العوامل الخارجية المواتية على النمو وظهور قيود جديدة في جانب العرض، لا يرجح الحفاظ على النمو القوي الذي شهدته البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا الجنوبية خلال السنوات العشر الماضية إلا إذا طرأ تحسن كبير على أداء الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفعلياً، وبالرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً، يظل أداء الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ضعيفاً في هذه الاقتصادات، مقارنة بأداء آسيا الصاعدة. وفي الواقع، يعزى معظم النمو المتفوق في آسيا الصاعدة إلى الفرق في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

ومن بين البلدان غير المصدرة للسلع الأولية، يبدو أن أداء النمو المخيب للأمال متسقاً مع قدراتها

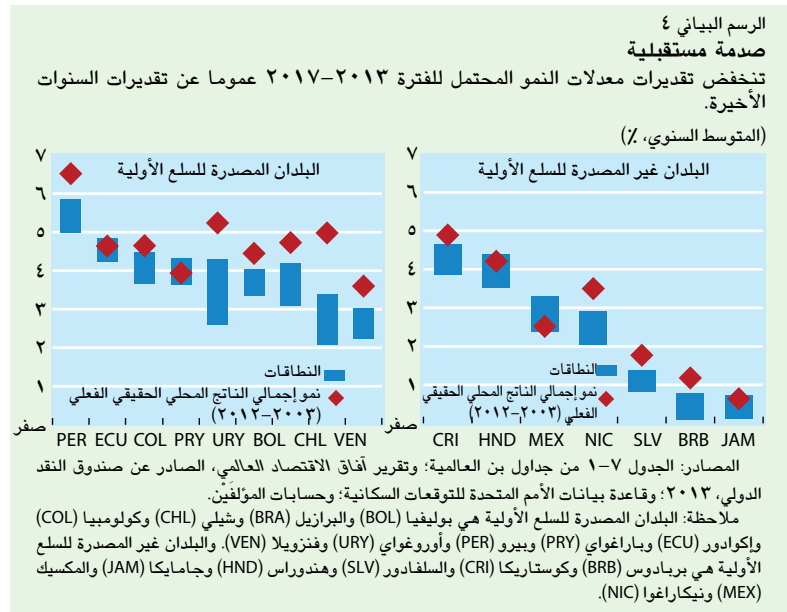
إلا أن التحسينات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تعكس أيضاً بعض العوامل الهيكلية (أي الدائمة) مثل ابتعاد النشاط الاقتصادي عن القطاع غير الرسمي الأقل كفاءة. وعلى سبيل المثال، يعمل معظم العاملون بمرتبات في بيرو حالياً في القطاع غير الرسمي، وفقاً لقاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - فيما يمثل تراجعاً كبيراً مقارنة بالسنوات الأولى من القرن عندما كانت ثلاثة أرباع مجموع العمالة غير رسمية.

البلدان قاصرة الأداء

في حين كان نمو البلدان غير المصدرة للسلع الأولية مشابهاً لنمو البلدان المصدرة للسلع الأولية في العقود السابقة، فقد كان أداء البلدان غير المصدرة للسلع الأولية قاصراً في العقد الأخير. ويعزى هذا التباين إلى عدة أسباب.

فأولاً، كان تراكم رأس المال في البلدان المصدرة للسلع الأولية أعلى. ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع مستوى الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الرئيسي (الزراعة والتعدين بالدرجة الأولى)، المرتبط بطفرة أسعار السلع الأولية. إلا أنه يدل أيضاً على يسر أوضاع التمويل العالمية. وباستثناء المكسيك، لم تتمكن البلدان غير المصدرة للسلع الأولية من الاستفادة الكاملة من هذه العوامل الخارجية المواتية بسبب محدودية روابطها بالأسواق المالية الدولية.

وثانياً، وهو الأهم، يعكس الأداء الأسوأ تأخر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبي. وفي الواقع، وباستثناء كوستاريكا - وهو بلد توجد فيه مؤسسات قوية نسبياً وواحد من أوائل بلدان المنطقة التي بدأت تنفيذ إصلاحات اقتصادية - كان أداء الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذه الاقتصادات مخيباً للأمال على مدى الثلاثين عاماً الماضية. وغالباً ما يذكر حجم القطاع غير الرسمي وكثرة أعداد الشركات الصغيرة ووجود حواجز تعترض التنافس - مثلاً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية - كأسباب لضعف أداء الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المكسيك (Busso, Fazio, and Levy, 2012). وفي معظم بلدان أمريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي، يسهم في ضعف الأداء أيضاً غياب أسواق مالية محلية مطورة بشكل جيد ووجود حواجز أمام المنافسة في قطاعي الزراعة والكهرباء (Swiston and Barrot, 2011).



الإنتاجية. ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي المحتمل في هذه البلدان بمعدل سنوي يقارب ٢,٢٥٪ في المتوسط للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وستتبعين بذل جهود كبيرة لتحرير إمكانات النمو في المنطقة، ولاسيما السياسات التي تعزز نمو الاستثمار والإنتاجية. والخبر السار للبلدان غير المصدرة للسلع الأولية هو أنه لا يرجح أن تتضرر بشدة من الآثار الداوية لسيولة الخارجية وارتفاع أسعار السلع

يمكن أن تسهم تعبئة مزيد من المدخرات المحلية على سبيل المثال في زيادة الاستثمار في البنية التحتية

الأولية، نظرا لمحدودية تكاملها المالي (مع استثناء ملحوظ هو المكسيك) ولأنها في الغالب بلدان مستوردة صافية للسلع الرئيسية. ومن الأخبار السارة أيضا أن هذه الاقتصادات تواجه في الوقت الحالي على الأقل قيودا أخف من حيث شيخوخة السكان، وأن أمامها مجالات كبيرة لتحسين مستويات الإنتاجية، بسبل تشمل تحويل الموارد إلى القطاع الرسمي الأكثر إنتاجية. إلا أن آفاق النمو الفاتر المتوقعة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو - وهما الاقتصادان اللذان ترتبط بهما البلدان غير المصدرة للسلع الأولية بصورة وثيقة - ستظل تؤثر على إمكانات نموها.

إنقاذ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؟

يمكن أن تحسن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إمكانات نموها بزيادة المدخرات المحلية - وبالتالي مستويات الاستثمار، التي تظل منخفضة بالمعايير الدولية. فمعدلات الادخار المحلي في أمريكا اللاتينية أقل من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بأكثر من ٤٠٪ في آسيا الصاعدة. ويمكن أن تسهم تعبئة مزيد من المدخرات المحلية على سبيل المثال في زيادة الاستثمار في البنية التحتية - مثل الطرق والكباري والموانئ الجوية. وقد أعاق عدم كفاية البنية التحتية النمو في المنطقة. ولن يقتصر تحسين البنية التحتية على المساعدة في زيادة مساهمة رأس المال في النمو، وإنما سيعزز أيضا الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويمكن أيضا أن يؤدي تحسين جودة القوة العاملة (المسماة أيضا رأس المال البشري) إلى زيادة إمكانات النمو في المنطقة. وفي الواقع، يوجد متسع كبير لتحسين جودة التعليم، مع قصور أداء المنطقة بوجه عام في هذا المجال استنادا إلى اختبارات دولية موحدة.

إلا أن تحسين أداء الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سيكون محوريا للحفاظ على النمو في المنطقة. ورغم أن تحسين البنية التحتية ورأس المال البشري من شأنه أن يساعد على زيادة الإنتاجية، فإنه لن يكون كافيا في حد ذاته. وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت مؤخرا في البلدان المصدرة للسلع الأولية في أمريكا اللاتينية، فقد ثبت أن رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يمثل تحديا. إلا أن زيادة نمو الإنتاجية ضرورة حاسمة للمنطقة كلها ومن شأنها أن تزيد الحوافز لتكثيف الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.

ولا يقتصر تحقيق نمو أسرع في الإنتاجية على مجرد تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي. فهناك أسباب كثيرة لانخفاض الإنتاجية. وغالبا ما يكون هذا الانخفاض ناتجا عن غير مقصود لتشوهات السوق (مثل أوجه جمود سوق العمل التي تعيق التعيين أو النظم الضريبية التي تدفع إلى قرارات غير مدروسة) ورداءة السياسات (مثلا عدم كفاية التنظيم والرقابة للقطاع المالي أو عدم

قابلية استمرار سياسات المالية العامة). وتؤدي هذه التشوهات إلى إضعاف حوافز الابتكار، وتثبيط المنافسة، والحويلة دون تخصيص الموارد بكفاءة من الشركات الأقل إنتاجية إلى الشركات الأكثر كفاءة. ومن ثم، فإن تصميم جدول أعمال للسياسات لتحرير الإنتاجية مهمة عسيرة وتنطوي على تدابير خاصة لكل قطر.

وينبغي أن تنظر السلطات في سياسات كالتالي:

- تعزيز مناخ العمل، بالقيام على سبيل المثال بتبسيط النظام الضريبي؛
- تحسين إنفاذ العقود والاطلاع على المعلومات الائتمانية؛
- تعزيز القواعد التنظيمية المعنية بالدخول والخروج لتيسير إعادة تخصيص الموارد إلى القطاعات الجديدة والمرتفعة الإنتاجية؛
- تحسين البنية التحتية.

وفي أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، توجد أيضا حاجة إلى بذل جهود لمعالجة مسألة ارتفاع مستويات الدين وضعف القدرة التنافسية، وهي عوامل أخرى وراء فتور أداء النمو بها. وستكون الطريق وعرة أمام اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ومع تبدد التنشيط المستمد من البيئة الخارجية الاستثنائية وبدء ظهور بعض الاختناقات في مجال العرض (المرتبطة بقيود طبيعية على العمالة)، لا يرجح أن يكون زخم النمو في المنطقة قابلا للاستمرار إلا إذا حدث تحسن كبير في أداء الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ولذلك، يظل تعزيز الإنتاجية من الأولويات الأساسية للمنطقة ككل: ففي حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية، لمنع العودة إلى معدلات نمو أقل من المعدلات التي حققتها في العقد الماضي؛ وفي حالة البلدان غير المصدرة للسلع الأولية، للتغلب على انخفاض إمكانات النمو إلى مستويات غير مسبوقة. وربما تؤدي هذه الصعوبات فعليا إلى خلق فرص لتحسين السياسات وتنفيذ إصلاحات هيكلية يمكن أن تؤدي إلى فترات جديدة من الانتعاش وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسن المستويات المعيشية. ■

سيباستيان سوسا اقتصادي أول في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، وإيفريدكي تسونتا اقتصادي أول في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق.

المراجع:

Adler, Gustavo, and Sebastián Sosa, 2012, "Intra-Regional Spillovers in South America: Is Brazil Systemic after All?" IMF Working Paper 12/145 (Washington: International Monetary Fund).

Barro, Robert, and Jong-Wha Lee, 2010, "A New Data Set of Educational Attainment," NBER Working Paper 15902 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Busso, Matías, María Victoria Fazio, and Santiago Levy, 2012, "(In)Formal and (Un)Productive: The Productivity Costs of Excessive Informality in Mexico," IDB Working Paper 341 (Washington: Inter-American Development Bank).

Sosa, Sebastián, and Evridiki Tsounta, forthcoming, "Labor Productivity and Potential Growth in Latin America: A Post-Crisis Assessment," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

—, and Hye S. Kim, 2013, "Is the Growth Momentum in Latin America Sustainable?" IMF Working Paper 13/109 (Washington: International Monetary Fund).

Swiston, Andrew, and Luis-Diego Barrot, 2011, "The Role of Structural Reforms in Raising Economic Growth in Central America," IMF Working Paper 11/248 (Washington: International Monetary Fund).